



PROVISIONAL
A/34/PV.27
10 October 1979
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الأربعاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩، الساعة ٣٠/١٠

الرئيس : السيد سالم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

— مواصلة المناقشة العامة [٩] :

أُقيمت الكلمات من :

السيد بيشوب (غرينادا)
السيد بيبي (مالي)
السيدة دي أمورييم (سان تومي وبرنسيبي)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza,
مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٥٠خطاب سعادة السيد موريس روبرت بيشوب رئيس وزراء غرينادا ووزير خارجيتها

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تستمع الجمعية العامة هذا الصباح الى بيان من السيد رئيس وزراء غرينادا ووزير خارجيتها . وانه ليسعدني أن أرحب بسعادة السيد موريس روبرت بيشوب وأن أدعوه الى المنصة كي يتحدث أمام الجمعية العامة .

اصطحب سعادة السيد موريس روبرت بيشوب رئيس وزراء غرينادا ووزير خارجيتها الى داخلقاعة الجمعية العامةالسيد بيشوب (غرينادا) (الكلمة بالانكليزية) : اليوم يشرفني غاية الشرف أن ألقى خطاب

بلادى أمام الأمم المتحدة باسم الحكومة الثورية الشعبية وشعب غرينادا ، ومما يسعدني بصفة خاصة أن أتمكن من القاء هذا الخطاب في عام ١٩٧٩ وهي سنة سوف تسجل بغير شك باعتبارها سنة سقوط الحكام الديكتاتوريين بما في ذلك سيموزا من نيكاراغوا وجيري من غرينادا . في هذه الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، يسعدني أن أرحب بصاحب السعادة سالم احمد سالم ، وان أهئته على انتخابه رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان الحكومة الثورية الشعبية وشعب غرينادا يرتبطان بأوثق الروابط بحكومة وشعب تنزانيا ، ولهذا فاننا ننظر اليك والى رئيسك السيد جوليوس نيريري باحترام بالغ ، ونحن على ثقة كاملة من أن رئاستكم سيتحقق لها النجاح .

كذلك نود ان نسجل تقديرنا الحار للطريقة الممتازة التي ادار بها سلفكم السيد انداليسيو ليبانو أعمال الدورة السابقة ، وأود أيضا أن أضم صوتي الى من سبقني الى هذه المنصة حاملا من خلالكم ومعبرا عن امتناننا للجهود المخلصة التي لا تكل لأميننا العام والعاملين معه . ان التاريخ سوف يسجل بالقطع الاسهام الهائل للدكتور كورت فالدهايم وبصفة خاصة في قضية السلم العالمي .

وفي الوقت ذاته ، أود باسم الحكومة الثورية الشعبية وشعب غرينادا أن أتوجه بالتهنئة وأن أرحب بحرارة بدولة سانت لوسيا الحديثة الاستقلال لعضويتها في الامم المتحدة . ان هذا يشير غبطتنا الخاصة لأن سانت لوسيا ليست فقط جارا لنا في الكاريبي ، وانما هي أيضا أخ وشقيق .

ان أتحدث أمام هذا المحفل اليوم ، فائني أفعل ذلك كممثل لبلد صغير ينوي أن يتحدث بصوت مبدئي وقوي دافعاً عن القضايا التي تشغل عالم اليوم .
ان ثورتنا كانت بداية النهاية لمعظم جوانب المرحلة الخطيرة للتجربة الاستعمارية والتي نسميها الاستعمار الجديد . هذه المرحلة قد رأينا نتعرض لمناورات دستورية عديدة فشلت جميعاً في أن تخفي حقيقة الاستعباد الاقتصادي في ظل الامبريالية ، وفضلاً عن ذلك فان هذه المرحلة الاستعمارية الجديدة قد عرضت ولتنا أيضاً دكتاتوريات فاشية جديدة قاسية وشريرة لاريك جيـرى . وهذا الدكتاتور كان معروفاً لكم هنا باعتباره " السيد U.F.O. " الانسان مجهول الهوية ، ولكنه بالنسبة لنا في غرينادا فان هذا الوصف لم يخف واقع الدكتاتور الذي كان يرتبط أوثق ارتباطاً بالامبريالية والعناصر الاجرامية الدولية والنظم الدكتاتورية والفاشية .

فضلاً عن سجله الاجرامي فان جيـرى ترك غرينادا في حالة اقتصادية يرثى لها . والواقع انه نتيجة لنظامه الفاشي الجديد فاننا ورثنا تبعية كاملة واعتماداً تاماً على الامبريالية ، وهذا واقع كان يعني الفقر المدقع الذي يتسم بعمليات قمع واسع النطاق للشعب العامل ومنظّماته وبطالة كبيرة حيث أن أكثر من نصف القوة العاملة معطل بالإضافة الى مستويات عالية من الأمية وسوء التغذية والقتل في شعبنا وسوء الاحوال السكنية والصحية مقترنة بحالة ركود اقتصادي شامل وهجرة شاملة . هذا التراث كان القوة المحركة لثورتنا في الثالث عشر من مارس من هذا العام . ثورتنا تجد جذورها في تكوين حزبنا في مارس ١٩٧٣ ، ومنذ ذلك التاريخ وحتى مارس من هذا العام خضع حزبنا لاشكال عديدة من عمليات القسوة الفظيعة على أيدي جيـرى وحلفائه الفاشيين ، وانني أشعر بالفخر ان أعلن أمام هذا المحفل اليوم ان هذه الاساءة الى حقوق الانسان توقفت اعتباراً من الثالث عشر من مارس من هذا العام ، ومنذ ذلك الوقت فان الحقوق الديمقراطية وحريات الشعب قد تمت اعادتها وتوسع نطاقها .

الواقع أن ثورتنا في غرينادا ثورة شعبية ، ومن هنا ، فان من المبادئ الجوهرية لثورتنا تعزيز حقوق الشعب ، ومن بين هذه الحقوق حق الأجر المتساوي للرجال والنساء ، والحق في العدالة الاقتصادية والاجتماعية ، والحق في العمل ، والحق في المشاركة الديمقراطية في شؤون أمتنا وفي الوقت ذاته فاننا نلتزم التزاماً قاطعاً بحقوق الشعب في المجتمع الدولي ، ومن هنا فاننا

نعارض معارضة قاطعة الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصرى والعنصرية بما في ذلك الصهيونية والفاشية . وأكثر من ذلك ، فاننا ندين بقوة اية محاولة من جانب اية دولة للابقاء على اى من هذه النظم البغيضة والعدائية ، ولهذا السبب فاننا نشارك في الدعم واسع النطاق لضرورة تطبيق عقوبات اجبارية على دولة جنوب افريقيا العنصرية كما هو منصوص عليه في الباب السابع من ميثاق الامم المتحدة .

أود في الوقت الراهن أن أؤكد بوضوح التزام بلادى باعلان حقوق الانسان بفهم واضح لحقيقة أن من الحقوق الأساسية لكل الشعوب تحقيق الرخاء الاقتصادى ، وهذه حقيقة يعوقها الاستعمار وتعوقها الامبريالية ، وأؤكد أيضا دعم بلادنا القوى لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وبصفة خاصة أود أن أسجل التزامنا القاطع بقرارى الجمعية العامة ١٥١٤ الصادر فى ديسمبر ١٩٦٠ ، ٢٦٢١ الصادر فى اكتوبر ١٩٧٠ اللذين يؤكدان على الحاجة الى وضع حد للاستعمار .

لقد انضمت غرينادا مؤخرا الى حركة عدم الانحياز ، وحضرت القمة السادسة التي استضافتها الحكومة الثورية الشقيقة لكوبا في هافانا . هذا التجمع التاريخي حضره واحد وتسعون من الدول الكاملة العضوية وحركات التحرير ، والعديد من الدول التي تحضر بصفة مراقب ، والضيوف من كل أنحاء العالم . ولقد شرفنا اننا في أول مؤتمر قمة نحضره لدول عدم الانحياز قد انتخبنا أعضاء في مكتب الحركة .

ونحن نشعر بأن هذا الشرف دليل على تقدير التزامنا الصارم بالمبادئ الجوهرية لعدم الانحياز . لقد انضمنا الى هذه الحركة العظيمة ليس لمجرد خدمة أغراض خاصة أو كسب أناني ، ولكننا بعد أن تولينا سلطة الحكومة في غرينادا ، فاننا أعطينا أولوية كبرى لرفع مستوى السياسة الخارجية لبلادنا الى مستوى المبدأ والهدف .

ان عدم الانحياز لا يعني بالنسبة لنا أن نكون محايدين بالمعنى السلبي المجذب ولا يعني أيضا أن بلادنا يجب أن تعتبر نفسها لا عمل لها من الناحية السياسية فيما يتعلق بإدارة شؤوننا الدولية . ان سياسة عدم الانحياز لن تجعلنا نتخلى عن استقلالنا في الشؤون الدولية ، أو نتراجع عن حقنا في أن نشارك مشاركة فعلية في المحافل الدولية ، والمناقشات المعنية بالقضايا الحيوية لمصالحنا ومشاغلتنا ومبادئنا . وعلى العكس من ذلك ، فان عدم الانحياز بالنسبة لنا مفهوم ايجابي ، ينطوي على منهج مبدئي ونشط ازاء القضايا الدولية ، وهو تأكيد لتلك المطامح الجوهرية لكل الشعوب والدول فيما يتعلق بالسيادة والاستقلال ، والحق في أن تقرر سياساتها الداخلية والخارجية بحرية .

وربما يكون من الصحيح أن نقول انه خلال السنوات الأولى من تاريخ الحركة ، كان الشاغل الرئيسي لعدم الانحياز هو تحقيق الاستقلال للبلدان المستعمرة ، والهدف الثاني كان النضال من أجل الحفاظ على سيادة هذه الدول وتعزيزها بكل ما ينطوي عليه ذلك ، وأولا وقبل كل شيء النضال ضد الامبريالية .

ولقد أصبح حقيقي دون شك أن الجانب المعادي للاستعمار في نضال حركة عدم الانحياز قد أصبح اليوم أقل أهمية مما كان عليه منذ ثمانية عشر عاما ، ويرجع ذلك الى سبب واضح ، وهو أن الغالبية العظمى من الدول التي كانت مستعمرات في ١٩٦١ قد أصبحت الآن دولا مستقلة . ومن

الطبيعي انه في ظل هذه الظروف ، فان مزيدا من الدول في حركة عدم الانحياز ومعها مزيد من الدول في العالم الثالث ككل قد اخذت تركزا اهتمامها على النضال ضد الامبريالية . واهتماما يتركز بشكل متزايد على النضال من أجل استعادة السيطرة على مواردنا الطبيعية والوطنية من أيدي المؤسسات النهممة والمتعددة القوميات ، والتي تؤيد لها حكومات قوية .

ولقد حدا ذلك بالكثير من دول العالم الثالث الى الاعتراف بأن الامبريالية هي أكبر عدو للانسانية ، وان الذين ينتهجون هذا النوع من اغتصاب مواردنا موجودون في العالم الامبريالي ، ولا ينتهي الأمر عند ذلك ، ولدينا على سبيل المثال الدعم الواضح من جانب الدول الامبريالية لنظم الفصل العنصرى في الجنوب الافريقي ، في مقابل التأييد المادى والمعنوى والأدبى الذى يقدمه المجتمع الاشتراكي للمقاتلين من أجل الحرية ، وهذا يكشف أكثر من أى شيء آخر ، الطابع الحقيقى للامبريالية اليوم . وواضح أن المجموعة الاشتراكية ليست وحدها التي تؤيد النضال ضد العنصرية والفصل العنصرى ، بل هناك أيضا دول الخط الأول ، وهي من دول العالم الثالث وغير منحازة ، وقد تمت هي الأخرى دعما قويا وحاسما . ونفس الشيء ينطبق على حركة عدم الانحياز .

ومن المؤشرات الهامة الأخرى لطابع الامبريالية ، هي أنها سخرت لصالحها التكلفة العالية للمنتجات والآلات المصنعة ، ورفض الدخول في اتفاقات سلعية معقولة وعادلة ، والوقوف في وجه محاولات الاتفاق على نظام اقتصادى دولي جديد ، ورفض مبدأ إقامة أى نظام دولي أساسه استغلال موارد قاع البحر لصالح الانسانية كلها ، لا لصالح عدد قليل من المؤسسات عبر الوطنية . لهذا السبب ، فمن الواضح أن هناك تشابها في السياسة والمبادئ بين الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز .

وتمشيا مع معارضتنا للامبريالية والعنصرية ، فاننا نؤكد اليوم أمام هذا المحفل الموقر تأييدنا القوى للفضالات التي تخوضها شعوب زيمبابوى وناميبيا وجنوب افريقيا بقيادة الجبهة الوطنية ، وسوابو والمؤتمر الوطنى الافريقي ، من أجل التحرير وضد الفصل العنصرى والعنصرية . ونعترف ونحسبى التأييد المستمر الذى تقدمه دول الخط الأول لهذه الفضالات .

ونعرب عن تأييدنا القاطع وتضامنا مع نضال شعب فلسطين بقيادة ممثله الشرعى الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، ورفضنا على هذا الأساس ، اتفاق كامب دافيد الذى لا يحظى بتأييد

الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية والعالم العربي أو الدول الديمقراطية والاشتراكية
التقدمية .

ونؤكد من جديد تأييدنا لشعب الصحراء الغربية بقيادة جبهة البوليساريو في نضاله من أجل
الاستقلال ، وحقه في تقرير المصير ، ونطالب شعب كوريا بأن يواصل النضال العادل من أجل
إعادة توحيد وطنه . ونعرب عن تأييدنا القاطع لحكومة هنج سامرين وشعب كمبوتشيا البطل وهي
حكومة اعترفتنا بها في ٢٠ من آب/أغسطس الماضي . ونؤيد نضال حكومة وشعب بليز من أجل
الاستقلال ووحدة الأراضي الكاملة . كذلك نود أن نعرب عن تضامننا القوي مع شعب بورتوريكو في
نضاله من أجل الاستقلال . ونؤيد تمام التأييد النضال المستمر والحاسم لحكومة وشعب كوبا في
نضالها من أجل السيطرة على خليج جوانتانامو . ونعبر أيضا عن تضامننا العميق مع حكومة وشعب
بنما في نضالهما العادل لاستعادة قناة بنما . ونؤيد تمام التأييد نضالات كل الشعوب في البحر
الكاربيبي التي لا تزال تناضل اليوم من أجل وضع حد للاستعمار .

ان سلم العالم مسألة لا تشغل الأمم الفنية والقوية وحدها ، والبعض منها ينتج ويشترى ويعد اسلحة الدمار الشامل الحديثة ، ولكن سلم العالم يهيم بشكل اعق ، الأمم الصغيرة والضعيفة والفقيرة والتي هي ضحية للتبديد الذي هو طابع الاتجاهات العسكرية . ان الانفاق على التسلح وأسلحة الحرب انفاق هائل ، وكما سبق القول في اماكن اخرى ، فان اكثر من ٣٠٠ بليون دولار امريكي تنفق كل عام على الأسلحة والمعدات والمنشآت العسكرية الأخرى في جميع انحاء العالم ، هذا المبلغ الفلكي لو انه انفق على الصحة يمكنه ان يبني ويزود بالمعدات ٣٠ الف مستشفى ، تضم ١٨ مليون سرير ، ويمكنه ان يبني ٢٠ الف مصنع ويوفر العمل لعشرين مليونا من العمال . والواقع ان مبلغ الـ ٣٠٠ بليون دولار تمثل ميزانية بلادى لمدة ١٤ الف سنة بالمعدل الحالي للتبادل ، هذا اذا اخذنا في الاعتبار معدل تضخم معقول هو ١٧ في المائة في السنة . وهذا يوضح كثيرا موقف ميزانية بلادى الصغيرة التي تقل كثيرا عن كسر من ميزانية معظم المؤسسات عبر الوطنية . وهذا ايضا يوضح تماما التبديد الهائل للموارد المالية التي تنفق على الأسلحة من جانب دول ، لدى بعضها بالفعل القدرة على محو الانسانية كلها مرات عديدة .

ان في استطاعتكم ان تتفهموا جيدا القلق العميق والاهتمام الكبير من جانبنا بالسلم . ولهذا السبب ، فاننا نؤيد بقوة جهود مجلس السلام العالمي ، وكل الحركات الرامية الى تحقيق الانفراج والتعايش السلمي ونزع السلاح . ان شعب غرينادا ليشعر ان بالارتياح لأن البيان الختامي لهلسنكي ، والآن سولت ٢ قد تم توقيعهما من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ومع ذلك نشعر بالانزعاج ان نرى ان العناصر الرجعية التي لها بالقطع مصلحة اصيلة في اطالة امد سباق التسلح ، تقوم بجهود محمومة لمنع التصديق على اتفاق سولت ٢ في مجلس الشيوخ الامريكى .

ان نفس هذه العناصر الرجعية ظلت تضغط على حكومة الولايات المتحدة لاعادة ادخال مبادئ الحرب الباردة ، ولخلق ائتلاف عسكرية جديدة ، او تعزيز ائتلاف القائمة ، والمناورات التي ترمي الى خدمة المصالح التوسعية والامبريالية ، من اجل ان يطؤوا بالأقدام نضال الشعوب ضد الاساليب الفاشية ، وقمع الحقوق الديمقراطية . هذه القوى الرجعية قد نجحت في اهدافها في الكاريبي وفي منطقة امريكا اللاتينية وفقا لما ورد في الخطاب الأخير للرئيس كارتر .

اننا ننظر بقلق عميق الى الحرب الباردة والخطوات العسكرية التي اعلنها الرئيس كارتر في خطابته الى الشعب الامريكى يوم الاثنين الأول من تشرين الأول / اكتوبر ، هذا الخطاب الذى اعلن فيه انشاء قوة عمل عسكرية دائمة في الكاريبي يكون مقر قيادتها في كي وست بفلوريدا ، مثل هذه القوة سوف تضم عناصر من كل الخدمات العسكرية ، وسوف تجرى مناورات عسكرية في المنطقة . هذه المناورات في واقع الأمر قد بدأت بتوزيع حوالي ١٦ سفينة بحرية في الكاريبي ، بالإضافة الى مناورات اخرى في خليج جوانتانامو على تراب كوبا . ان ذكر جوانتانامو لا بد ان يذكّرنا بالسخف واللامعقولية لدولة لها قواعد في كوبا وإنما ضد ارادة شعوب تلك الدول ، وتقوم بشجب دولة اخرى لان لها قوات في كوبا بناء على موافقة الشعب الكوبي . ونلاحظ ايضا انه بالنسبة للمقترحات السبع التي اعلنها الرئيس كارتر ، فان ستة منها ذات طابع عسكري .

اننا نؤمن بأن هذا هو رد فعل للتغييرات التقدمية الاخيرة ، والتطورات التي حدثت في امريكا اللاتينية والكاريبي . ان رياح التغيير بدأت تهب على الكاريبي حاملة معها توازن اقليميا جديدا للقوى ، نتيجة للتغييرات التقدمية التي احرزتها شعوب نيكاراغوا ، وغرينادا وسانت لوسيا والدومينيكا ، وهو موقف حدا بوزير خارجية امريكا ان يحدد شرق الكاريبي باعتباره احد مناطق الاضطراب في العالم .

وفي رأينا ان توازن القوى الاقليمي الجديد ينطوى على آثار خطيرة بالنسبة للأرباح التي تحققها المؤسسات الامريكية عبر الوطنية ، وايضا له آثاره بالنسبة للاعتبارات السياسية الجغرافية في المنطقة . وهذا هو الذى يجعل العناصر الرجعية في الولايات المتحدة تشعر بالأس .

ان المجتمع الدولي لا بد وان ينظر الى هذا التهديد الجديد للمنطقة نظرة جادة ، لأن للحكومة الامريكية اسلوا معروفا في استخدام دبلوماسية الزوارق الحربية والحصار وتكتيكات اشاعة الاضطراب ، واجراءات الحرب الباردة الاخرى ضد شعوب امريكا اللاتينية والكاريبي ، مع محاولة لاهياء نظرية مونرو التي ادعت الولايات المتحدة بمقتضاها حقها المنفرد في التدخل عسكريا في الشؤون الداخلية لأية دولة في المنطقة . وما هو مسجل تاريخيا ان مثل هذه التدخلات حدثت - ضمن امور اخرى - في جمهورية الدومينيكان ، وهايتي ، وفواتيمالا ، وكولومبيا ، والمكسيك ، ونيكاراغوا بل وكوبا نفسها ، التي يعمرىون اليوم تجاهها عن كل هذا الحقد .

ومن جانبنا ، فنحن نلتزم بالحق الديمقراطي لشعوب الكاريبي في ان تختار حكوماتها او نظمتها السياسية . ان الكاريبي ينتمي الى شعوب الكاريبي ، ونحن نرفض الخطة الامريكية الخاصة بانشاء قوة امن في الكاريبي ، ونطالب المجتمع الدولي ان ينضم اليها في المطالبة بالسحب الفوري لهذا الاقتراح . كذلك فاننا ننضم الى دول الكاريبي الشقيقة ، مؤكدين من جديد تصميمنا على الحفاظ على الكاريبي كمنطقة سلم متحررة من الارهاب العسكري . نحن نطالب بالحق في ان نبني عملياتنا الخاصة بطريقتنا الخاصة ، وبشكل متحرر من التدخل الخارجي ، متحررين من الابتزاز . متحررين من استخدام او التهديد باستخدام القوة .

نحن نرغب في اقامة علاقات ودية وعادية مع حكومة الولايات المتحدة . والكثير من مواطنينا يسكنون ويعملون في هذا البلد ، والكثير من مواطني الولايات المتحدة الامريكية يقومون بزيارات كثيرة لبلادنا . ولكن يجب ان يكون واضحا ان علاقاتنا لا بد ان تقوم على اساس المبادئ الجوهرية للاحترام المتبادل للسيادة والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضنا البعض ، وهو موقف ينطبق في واقع الأمر على كل الدول الأخرى .

أود ، وبايجاز ، أن أثير قضية الدول الصغيرة في المجتمع الدولي ، فبرغم موقفنا الاساسي القائل بان كل الدول متساوية ، وكيانات مستقلة ذات سيادة فانه لا يمكن أن تغيب عن أذهاننا حقيقة ان هناك اختلافات اقتصادية ، وديمقراطية ومادية هائلة بيننا . ان قضايا صغر الحجم والمستوى ليست أمورا عارضة بالنسبة لمستويات الانماء للبلدان الصغيرة ، أو بالنسبة لسلوكها المتميز في العلاقات الدولية . ان صغر الحجم لا يد من الاعتراف به بشكل صريح وواضح كبعد من أبعاد العلاقات الدولية . ان الفقر والتبعية يمكن بطبيعة الحال أن ينطبقا على الدول صغيرها وكبيرها على حد سواء ، لكن هناك بعض جوانب العجز الخاصة التي تعاني منها البلدان الصغيرة ولها تأثير كبير على مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية .

ان منطقة الكاريبي تتميز بالعديد من الدول الجزرية الصغيرة ، والتي لا يتجاوز تعداد الكثير منها ١٠٠ ألف نسمة وتتراوح احجامها بين ١٠٠ ، ٣٠٠ ميل مربع ، ويفتقر معظمها الى الموارد المادية الكافية ، ان انها اعتمدت طوال تاريخها كله على الانتاج الزراعي ، ثم اعتمدت في الآونة الاخيرة على السياحة والتصنيع الخفيف . وبلاضافة الى ذلك ، فان مثل تلك الاقتصاديات تفتقر الى الموارد الرأسمالية المناسبة ، والموارد البشرية الماهرة ، الى جانب وجود التخلُّف التقني والتخلف المتعلق بالبنية الاساسية كما أنها تعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير نوع أو نوعين من المواد الخام الرئيسية مقابل بعض الايرادات من العملات الاجنبية .

كذلك فاننا نواجه جوانب عجز سياسي في صور متعددة . ومجتمعات جزرية تفصل بينها مياه كثيرة وحواجز لغوية عدة فاننا قد عانينا من آثار السيطرة الامبريالية والتجزئة الثقافية . واتساقا مع نضالنا من أجل التغلب على تلك المشاكل ، فان الحكومات الجديدة في الدومينيكا ، وسانت لوسيا ، وغرينادا ، أصدرت مجتمعة اعلان سان جورج الذي تعهد بما يلي :

” ان الحكومات تؤكد ان منطقة الكاريبي كيان واحد بغض النظر عن اختلافات اللغة ، أو الفروق الاقتصادية ، أو أن البحر يفصل بينها أو أي اعتبارات أخرى . لذلك ، فان هذه الحكومات تؤكد الحاجة الى تنمية اوثق علاقات ممكنة بين الجزر والبلدان في الكاريبي ، بصرف النظر عما اذا كانت تتكلم الانجليزية ، او الهولندية ، أو الاسبانية ، أو الفرنسية ” .

وبالرغم من الحقيقة انه في عام ١٩٧٠ ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة باتفاق عام في الرأي اعلان المبادئ الشهير الذي ورد به ان قاع البحر ، وقاع المحيط وباطن تربتهما ، فيمما يجاوز حدود الولاية الوطنية ، كذلك موارد هذه المناطق ، تشكل " التراث المشترك للانسانية " ، فاننا لا نزال حتى اليوم بغير نظام عالمي للمحيطات وبينما شعب غرينادا يرحب بالتقدم الذي أحرز في قانون البحار ، فاننا لا نزال نشعر بالقلق ازاء عدم التوصل الى معاهدة محددة ، لان التوصل الى معاهدة مرضية يعتبر بالنسبة لنا أمرا له آثار جوهرية بالنسبة لرخائنا الاقتصادي ، وبالنسبة لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

ان الفوز في الحرب الاقتصادية ضد الامبريالية وتبعاتها - الفقر ، والبطالة المرتفعة ، وسوء الحالة الصحية ، وحرمان الشعوب من ثمار عملها - تتطلب منا أن نقوم بنضالات على كل مسن الصعيد الدولي والمحلي . وكحكومات ذات سيادة فاننا مسؤولون كل على حدة عن برامج تحولنا الاقتصادية ، بينما تضامننا وتعاوننا الدولي من الامور الحاسمة بالنسبة لتحقيق أهدافنا .

ان التوزيع الحالي للقوة الاقتصادية العالمية ، والثروة ومستويات المعيشة غير عادل بشكل واضح . لانه ينبع من تاريخ طويل من التوسع الامبريالي والسيطرة الامبريالية على العالم الثالث . ونحن نسعى الى تغيير هذا النظام كي نحل مكانه نظام اقتصادي دولي جديد ، على انه يجب أن يكون واضحا تماما ما هو مفهومنا بالنسبة لهذا النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان ما نقصده بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد هو تأكيد السيادة الوطنية على ملكية مواردنا الاقتصادية والسيطرة عليها . كما اننا نعني به اقامة وتحقيق الحرية لتحديد امكانية استخدام مواردنا بأى الطرق التي ترغب فيها شعوبنا تعريزا لتطلعاتها في التنمية الاقتصادية . كما نعني أيضا خلق نظام منصف للتجارة الدولية يقوم على أساس الاسعار العادية لصادراتنا ، كذلك نعني فتح أبواب الاسواق على الصعيد الدولي وخاصة في البلدان الغنية تسهيلا للنمو في صادرات العالم الثالث . كما نعني أيضا التوصل الى اتفاق دولي بشأن استغلال موارد البحار ، بما يضمن نصيبا عادلا من هذه الموارد والثروة المتولدة عنها للبلدان المتخلفة . ان أهمية هذا الجانب من جوانب مفهومنا بالنسبة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، لا يمكن التكهن به ، لأن البحر اليوم هو -وآخر حدودنا الممكنة ، ذلك ان البترول ، والسلك ، والمنجنيز ، والنيكل ، والمعادن الموجودة

في قاع البحر العميق لا بد وأن تستغل بواسطة نظام دولي لصالح الانسانية بأسرها ، وليس فقط لصالح حفنة من المؤسسات عبر الوطنية وحكوماتها .

اننا نرغب في انشاء نظام جديد للتكافل الدولي يقوم على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والارادة الجماعية لوضع حد للمناورات الامبريالية الرامية الى تصديع وحدتنا وأهدافنا .

وبصفة عامة ، فان جوهر أى نظام دولي جديد لا بد وأن يؤدي الى القضاء على المشاكل الاقتصادية الحادة التي تواجه شعوبنا ، ألا وهي ، الغذاء غير الكاف ، ضعف الرعاية الصحية ، والملبس غير الكاف ، وما الى غير ذلك من الخدمات الاساسية الاخرى . ان كل أو أية خطة من خططنا الكبرى من أجل اعادة التنظيم الاقتصادي واعادة التحول الاقتصادي ، لا بد وأن ترمي الى تحقيق هذه الاهداف الرئيسية .

قبل أن أختتم كلمتي ، أود نيابة عن شعب وحكومة غرينادا ، أن أعرب عن تعاطفنا العميق وتضامننا مع حكومة وشعب أنغولا بصفة خاصة ، ومع شعوب أفريقيا بصفة عامة لفقدان الرئيس أغوستينو نيتو ، الذي كان ثوريا عظيما حقا ، وابنا وطنيا لا فريقيا .

كما أود أيضا أن أؤيد رسميا الدعوات السابقة لتقديم المساعدة العاجلة للبلدان التي دمرتها الاعاصير وهي الدومينيكا ، والجمهورية الدومينيكية . ولنا وطيد الامل في ان استجابة البلدان في الامم المتحدة وفي المنظمات والوكالات الدولية سوف ترقى الى مستوى حاجات هذه الدول .

ان الحكومة الثورية الشعبية وشعب غرينادا يحرييان عمل الامم المتحدة وانجازاتها البارزة على مدى العقود الثلاثة الماضية . ومن جانبنا ، فاننا نؤكد التزامنا بالاهداف النبيلة والمشاكل والمقاصد التي تنتهجها هذه المنظمة العظيمة ، ونتعهد بان نسهم في بناء عالم جديد يمكن فيه لفقراء العالم أن يحققوا في النهاية العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

مواصلة مناقشة البند (٩) من جدول الاعمالالمناقشة العامة

السيد بهمن (مالي) (الكلمة بالفرنسية) : أتوجه بحدِيثي أولاً الى شعب أنغولا الباسل الذي نشاطه الأكم العظيمة بمناسبة الرحيل المبكر للمأسوف عليه الرئيس أفوستينو نيتو الذي وافته المنية وهو يقود سفينة بلاده . ان أفوستينو نيتو ينتمي دون شك الى مدرسة هؤولا * الرجـال العظام الذين يؤمنون بالمثل العليا النبيلة ، والذين كرسوا كل حياتهم للدفاع عن مصالح شعوبهم ، والذين بقوة أفكارهم وأعمالهم صنعوا التاريخ . لقد كان رجل ثقافة وفيلسوفاً انسانياً وشاعراً ، ومن ثم كانت خسارته ماثراً ألم شديداً من جانب الشعب المالي الذي كان يحبه كثيراً والذي كان يشمـرر بالسعادة لأنه سوف يستقبله خلال الزيارة الرسمية التي كان من المقرر أن يقوم بها لمالي في شهر تشرين الثاني /نوفمبر المقبل . ونحن ان نحبي نكره مجدداً ما زلنا مقتنعين بأن حزبه الحركة الشعبية لتحرير أنغولا ، سوف يواصل العمل الذي كرس له حياته .

لقد قضى تقليد الجمعية العامة بأن يقودنا الى افريقيا الشرقية وبصفة خاصة الى جمهورية تنزانيا المتحدة ، وهو بلد صديق لبلادى ونحن نعلم سياسته الحكيمة في خدمة أمة مستقرة وقوية . وبالإضافة الى تشريف شعبكم والقارة الافريقية فان انتخابكم الحار من قبل الجمعية العامة لقيادة أعمال هذه الدورة الرابعة والثلاثين يقوم دون شك على معرفتكم التامة بالشؤون الدولية وعلى صفاتكم العظيمة كدبلوماسي متمرس التي مكنتكم من أن ترأسوا باقتدار اللجنة الخاصة لتصفية الاستعمار منذ قرابة ثمان سنوات . وفضلاً عن ذلك ، فان هذه الصفات التي تتمثل أعظم ما تتمثل في شبابكم وديناميكيته وشخصيتكم الدمة هي التي قدرها ممثلو الدول الاعضاء في مظمة الوحدة الافريقية حينما رشحوكم بالاجماع للاضطلاع بهذه المسؤولية الجسيمة والعظيمة في نفس الوقت . ومن ثم يطيب لي بعيداً عن الالتزام بالأساليب البروتوكولية أن أتوجه اليكم بأحر تهاني وفد بلادى . ونحن على اقتناع راسخ بأنكم سوف تضطلعون بمهمتكم السامية بالحنكة والكفاءة والاحترام والاهتمام التي تميز شخصيتكم بصورة مستمرة .

ويسرني كذلك أن أعرب عن مدى تقديرنا للصفات السامية والتجربة العظيمة التي قدم الدليل

عليها سلفكم صاحب السعادة السيد انداليسيو لبيفانو خلال الدورة السابقة . انه ممثل كريستوف كولومبوس لا أمريكا اللاتينية ولقد شرف قارته وبلاده حينما قدم اسهاما عظيما في تحقيق المثل العليا النبيلة لهذه المنظمة .

والى أميننا العام السيد كورت فالدهايم ، الرجل الدؤوب يسعدني أن أكرر مجددا شعورنا بالرضا للطريقة المقتدرة والايجابية التي يمارسها في الاضطلاع بمهمته المعقدة . ونحن على يقين من أنه في الوقت الذي يعتمد فيه على معاونيه الاكفاء ، فانه سوف يستمر في مواصلة جهوده من أجل صون منجزات ومكانة منظمنا وتحقيق أهدافها النبيلة .

ان بلادي وهي عضو في لجنة ال ٢٤ منذ انشائها تشعر بالسعادة لحصول سانت لوسيا على السيادة الدولية كما تشعر بالغبطة والسرور ان ترى هذه الدولة الجديدة تحتل مكانها بيننا . ان هذا الحدث خطوة جديدة على طريق تطبيق الاعلان التاريخي بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وهو يقربنا من هذه العالمية التي تتطلع اليها منظمنا . وانني ان أرحب بوفد سانت لوسيا ، فانني أود أن أؤكد له استعداد وفد بلادي الكامل للتعاون معه تعاوننا ودينا وديناميكيا .

ان الاجتماعات السنوية لاعضاء المجتمع الدولي والتي أصبحت تتمثل في دورات الجمعية العامة تهدف دون شك الى فتح الطريق أمام العمل بطريقة جماعية لصون وتعزيز السلم والأمن الدوليين وهما الشغل الشاغل والأساسي لمنظمة الأمم المتحدة . ولكن السلام والا من هل يمكن تعزيزهما وصورهما في حين أن ملايين وملايين من البشر ما زالوا يعيشون في ظل الفقر المهيمن وألوان الذل اليومي والقمع الذي يمارس بلا عقاب والاستغلال الاستعماري الذي يعيش في غير عصره والسيطرة الاجنبية غير المقبولة ؟ ان منامة الامم المتحدة ينبغي أن تكثف جهودها ليس فقط من أجل تسوية النزاعات ولكن أيضا يتعين عليها أن تسعى جاهدة الى اتخاذ تدابير قابلة للتطبيق وعاجلة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب كافة . ان هذه الطريقة وحدها المتمثلة في اقامة عصر من السلام الحقيقي لم تغب منذ ٣٤ عاما عن واضعي ميثاقنا الذي تعلقن ديباجته بقوة أن شعوب الامم المتحدة قد عقدت العزم على " أن ندفع بالرقى الاجتماعي قدما وأن نرفع مستوى الحياة " . وما من شك في أن السلام القائم على العدل أثرى من السلام القائم على القانون . وتلك مهمة شاقة بددت عصبة الأمم السابقة جهودها فيها .

ان السلام هو نتيجة للعدل . والسلام والعدل لا يفترقان ولكن ماهو العدل؟ ان العدل هو أولا وقبل كل شيء احترام الحقوق الثابتة المعترف بها لكل كائن بشري . وان هذه الحقيقة البسيطة هي التي قادت أولئك الذين شهدوا الحرب العالمية الثانية الى أن يعلنوا في ميثاق منظماتنا " ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمام كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية " ان حقوق الانسان وهي لا تتفصل عن حقوق الامم والشعوب هي مبدأ أساسي ورد في عدة أحكام من ميثاقنا كما ورد في عدة قرارات لهذه المنظمة وأعني به مبدأ حرية الشعوب في تصريف شؤونها بنفسها .

ان العدالة التي ليس يدونها سلام هي اولا الاعتراف بحق كل شعب في ان يقرر لنفسه — بان العدالة وهي الضمان الوحيد للسلام الحقيقي هي ايضا الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ان حقوق الانسان لا تقبل التجزئية وهي مترابطة الى الدرجة التي جعلت واضعي الميثاق يحددون لمنظمتنا هذه مهمة أولية تتمثل في تحقيق التعاون الدولي في حل المشكلات الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والانساني . وبعبارة اخرى أنه منذ ٣٤ عاما تم التنبؤ بكل شيء وقيس كل شيء وأعيد قوله حول ضرورة وضع نهاية لكل أشكال السيطرة .

ونحن ان ننظر الى مجمل عملنا منذ الدورة الأخيرة لهذه الجمعية نجد لزاما علينا ان نلاحظ ان كثيرا من المشاكل التي تشغلنا ما تزال دون حل ، وذلك حدث بكل بساطة لأن شركاءنا الحاضرين هنا في محفل السلام هذا ينتهكون ، بلا عقاب ، مبادئ منظمتنا وهي المبادئ التي من بينها حق الشعوب في تقرير مصيرها والحق في حياة كريمة وهي من الحقوق التي ما تزال مغفلة حتى الآن .

ان حق الشعوب في تقرير المصير ليس مبدأ أكده ميثاق الامم المتحدة فحسب ولكنه اصبح مبدأ أساسيا عاما وأعيد تأكيده عدة مرات . وانه دون شك النموذج المثالي للمبادئ الحتمية للقانون العام والمعياري المقبول والمعترف به من قبل المجتمع الدولي برتمته . ولكن علينا ان نلاحظ ان تجاهل هذا المبدأ المقدس لحق الشعوب في تقرير مصيرها يشكل السبب الحقيقي ، بل السبب الوحيد ، لـبؤر التوتر والحروب التي مازالت تعكر صفو العلاقات الدولية .

وفي هذا العالم الذي يعيش في ظل المعاناة والاضطرابات مازالت افريقيا القارة التي مازال يتجاهل فيها هذا المبدأ اولئك الذين لا يريدون الاستفادة من دروس التاريخ . ان استمرار الاستعمار العتيق في ناميبيا وزمبابوى والتسامح مع النظام البشع للفصل العنصرى في آزانيا سببهما رفض الأقلية البيضاء في الجنوب الافريقي احترام هذا المبدأ الاساسي لمنظمتنا واعني به حق تقرير المصير .

ان شعب ناميبيا الهاسل تحت قيادة ممثله الوحيد والأصيل وهو " سوابو " سوف يواصل معركته التحررية وسوف يحبط كل المناورات الرامية الى افراق اطارها البطولي في متاهات تسوية داخلية مزعومة . ان نتيجة كفاحه مؤكدة لأنه نضال طبيعي للمطالبة بالاعتراف بحق شعبنا ناميبيا في تقرير المصير . ان نضال الجبهة الوانوية قدامى في النهاية الى المفاوضات الحالية في لندن والتي لم يكتبلها النجاح لأن

عصابة يان سميث وأدواتها العميلة قد لجأت الى المناورات الانتخابية القذرة ورفضت القبول بالشرط المسبق لاحترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها .

أوضحت بجلاء المهمة الجديدة المعهود بها الى اللجنة المخصصة الجديدة لتصفية الجو في المنطقة ،
انيط بها أن تحدد ، بصورة كافية الطرق اللازمة المؤدية الى تسوية نهائية وفقا لخطط عادلة ومقبولة
يوافق عليها جميع الأطراف المعنية بالمشكلة .

وأود ان اؤكد على الحقيقة بأن هذا سوف يتم باتفاق جميع الأطراف ، ان صوت الحكمة
الافريقية وصوت نضج قادة المنطقة ايدا دائما الشعوب الشقيقة التي لها نفس التاريخ والثقافة والشواغل
ذات الأولوية في التنمية ، حتى نجنبها مواجهات تقود حتما الى فقدان سيادتنا من قبل اولئك الذين
يرمون الى تدويل النزاعات .

ولهذا السبب فان بلدى ، جمهورية مالى ، يود من الجمعية العامة لأنها قائمة على حقوق
الشعوب في تقرير المصير ان تواصل وضع ثقتها في العملية الافريقية التي اثبتت انها تستطيع ان تنجح
مهما كان رفض القوى الخارجية لهذه العملية .

وهناك مناطق توتر أخرى في العالم يقع جزء منها في افريقيا .

ان ازمة الشرق الاوسط وقضية فلسطين وهي قلبها ، مازالتا مستمرتين لان قادة اسـرائيل في تعنتهم الصلف ، يرفضون الاعتراف للشعب الفلسطيني الباسل بحقه في تقرير المصير .
ان كثيرا من جوانب نزاع الشرق الاوسط سببها تجاهل هذا المبدأ ، الذي كان يمكن باحترامه أن يجنب الاحتلال بالقوة للأراضي العربية ، وكان يمكن أن يزود القدس بوضع أكثر اتساقا مع ماضيها التاريخي العظيم .

وتمسكا منا بالسعي وراء الحلول السلمية ، فان جمهورية مالي لن تعترض على أية مبادرة للسلام . ومع ذلك ، وفي مفهومنا فان أية عملية سلام ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الحقائق التالية ذات الصلة بالنزاع . أولا ، الحق الثابت في تقرير المصير للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في الاستقلال الوطني وفي انشاء دولة ذات سيادة ، هذا الحق ينبغي أن يقبل دون أي غموض من قبل جميع الاطراف الموقعة لاتفاق السلام . وفي هذا الصدد فان القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لمجلس الأمن اللذين تم اعتمادهما في ظروف علاقات القوى التي نعرفها ، سوف يصبحان أقوى ، من أجل أن يكونا أساسا مفيدا لاتفاق سلام حقيقي ، اذا ما استكملا وفقا للقرار ٣٢٣٦ (د - ١٤) الصادر عن هذه الجمعية العامة والذي يعترف بكل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

ثانيا ، ان منظمة التحرير الفلسطينية ، والتي اعترف بها على انها الممثل الشرعي الوحيد والأصيل للشعب الفلسطيني من قبل مؤتمرات القمة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، وهي عضو كامل العضوية في حركة عدم الانحياز ، ولها وضع متميز لدى منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، وممثلة في أكثر من مائة دولة من المجتمع الدولي ، ان هذه المنظمة التي أقول أن صوتها لا يكف عن فرض ذاته لدى الرأي العام الأوروبي والأمريكي ذاته ، ينبغي بالضرورة أن تشرك في أية عملية سعي من أجل سلام حقيقي في الشرق الاوسط .

ثالثا ، ان الجلاء الكامل غير المشروط عن الأراضي العربية المحتلة بالقوة اثنا عهدان

اسرائيل في ١٩٦٧ ، يشكل في نظرنا شرطا مسبقا لأي اتفاق سلام حقيقي .

رابعا ، تزويد القدس بمركز يكون أكثر اتساقا وتمشيا مع الماضي التاريخي لهذه المدينة

المقدسة .

خامسا ، وأخيرا صون الوحدة العربية ، وهي الضمان الوحيد لسلام أصيل لا يمكن الا أن يكون شاملا .

ولهذا السبب ، فان جمهورية مالي ، التي أعريت عن شكوكها فيما يتعلق بأمانة وصدق اسرائيل في التفاوض بشأن معاهدة سلام حقيقي ، قد وقفت أخيرا في تموز/ يوليه الماضي في مونروفييا وفي أيلول/ سبتمبر الماضي في هافانا الى جانب اولئك الذين أكدوا من جديد تأييدهم لمنظمة التحرير الفلسطينية في نضالها من أجل نصرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

ان هذه الشكوك ، فيما يتعلق بالنوايا الحقيقية لاسرائيل في أن تعيش في سلام مع جيرانها ، قد عززت أمام الاعمال التي لا توصف والتي تقوم بها القوات الاسرائيلية دونما عقاب وبتواطؤ الصحافة الدولية ، حيث تقوم بمهاجمة السكان الآمنين في جنوب لبنان رغم وجود قوات الأمم المتحدة الذي أصبح وجودا رمزيا فحسب ، وأصبحت هذه المنطقة مجرد اقليم داخل الدولة الاسرائيلية تواصل فيه سياستها التوسعية والعدوانية .

ان بؤرات التوتر الاخرى ينطبق عليها نفس التحليل ، ازمة قبرص ، نزاع كوريا ، والتمزق في جنوب شرقي اسيا .

ان مشكلة قبرص تطرح كل عام أمام هذه الجمعية العامة منذ الاحداث الاليمة التي وقعت في ١٥ تموز/ يوليه ١٩٧٤ .

ان جمهورية مالي كعضو في مجموعة الاتصال التي أنشأتها حركة عدم الانحياز وعلى أشهر مختلف الاتصالات ، لمقتنعة بأن استئناف المفاوضات وحده بين الطائفتين اليونانية والتركية تحسب رعاية الأمين العام للأمم المتحدة وبمساعدة مجموعة اتصال صغيرة يتم تشكيلها بواسطة هذه الجمعية العامة ، سوف يكون من شأنه - على أساس الاتفاق الذي تم من عشر نقاط في ١٩ أيار/ مايو ١٩٧٩ - أن يمكن الشعب القبرصي من ممارسة حقه في تقرير المصير صونا لاستقلاله وسيادته ووحدته الاقليمية ووحدته الوطنية .

وانا كان مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها قد اعترف به بالنسبة للشعب الكوري الياسل ، الذي يناضل منذ ثلاثين عاما من أجل التوحيد المشروع والسلمي لوطنه المحتل ، فان هذا الشعب انا ما تجتمع في دولة ديمقراطية موحدة ، سوف يحتل المكان الذي هو جدير به في هذا المحفل وسوف يقدم اسهاما قيما لهذه المنظمة . ان كوريا الموحدة بتاريخها وجغرافيتها وعبقريتها وحضارتها

والتطلعات العميقة لسكانها ، كل ذلك يجعل منها دولة مؤهلة لاعادة توحيدها وفقا للأحكام ذات الصلة للاتفاق الوارد في بيان الشمال والجنوب في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ والقرار الهام رقم ٣٣٩٠ باء الذي اعتمده الدورة الثلاثون للجمعية العامة .

ان شعوب آسيا عن طريق السلاح ، قد انتزعت من الاستعمار أولا ثم من الامبريالية بعد ذلك حقتها في تقرير المصير ، وحصلت جميعها على السيادة الوطنية الدولية . وفي مالي ، فقد اعتقدنا ان هذه الشعوب التي خاضت ثلاثة عقود من التضحيات سوف تتمكن من تحويل انتصاراتها على قوى السيطرة والعمالة الى تعبئة لم يسبق لها مثيل من قبل من أجل تعمير احدى افنى مناطق العالم . الا أن الاحداث الاخيرة قد قادتنا الى الشك ، بل الى التشاؤم . ومع ذلك ما زلنا نعقد الأمل على أن الرصانة والشجاعة والعبقرية التي تتسم بها تلك الشعوب ، والتي مكنتها من التوصل بعد تجارب ومحن كبيرة الى أهدافها ، سوف تمكنها من حل المشكلات المطروحة بسبب التدخلات الخارجية التي تسعى الى منع هذه الشعوب من مواصلة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جو من الحرية . وبعد هذا الاستعراض للواقع الدولي ، فانه لزاما علينا أن نقرر أن كل هذه البؤرات من التوتر والحروب ، محدودة في العالم الثالث . ان زعيما لدولة كبرى قد أعلن في الآونة الأخيرة بشأن هذا الموضوع :

" اننا نعيش في عالم دون صدام كبير ، واننا نعيش في عالم يهتم دائما بمشكلات

الأمن ولكن ليست لديه فكرة عن أن الحرب على مشارف الطريق " .

ثم أضاف قائلا ، حقيقة أن :

" هناك نزاعات محلية واضطرابات وأعمال قمع ، ولكن فكرة ' الحرب المقبلة ' قد

ابتعدت الى حد ما " .

وربما كان هذا أفضل وصف للمرحلة الحالية بالنسبة للشؤون الدولية . ففي حين أن جزءا من

هذا الكوكب الأرضي ، الذي يحتله العالم المتقدم ينعم بالانفراج ، فان الجزء الاخر من هذا

الكوكب ، الذى يموت فيه هؤلأ* المعذبون فى الأرض ، يزخر ببؤرات التوتر التى يعمل الآخرون على ابقائها من أجل الحفاظ على رفاهية ربع سكان العالم .

يقينا أن هذا النظام السياسى العالمى لا يسير تلقائيا نحو نزاع كبير . وبقينا أن ما يحدث فى افريقيا وفى الشرق الأوسط بل وفى جنوب شرقى آسيا ، ينشئ مواقف مواجهة . ولكن هنالك محاولات تبذل لكي لا تتحول هذه المواجهات الى مواجهات عالمية . وينبغى أن نتذكر أنه للمررة الأولى ، قد وجد الجنس البشرى منذ ظهوره ، وسيلة لتدمير ذاته .

وأسياب التوترات التي تتمثل في السباق المحموم على التسليح مع الصناعة المكثفة للأسلحة النووية ، وتعزيز الأحلاف والابقاء عليها ، والقواعد والوجود العسكري ، كل ذلك ما يزال يمثل واقعا مؤلما . ان الانتشار النووي يحمل في طياته أخطار حرب عالمية . ان جمهورية مالي ، وهي بلد مؤسس لحركة عدم الانحياز تعبر عن سعادتها للنتائج التي تم التوصل اليها منذ الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وان كانت هذه النتائج ضئيلة .

وفي هذا الصدد ، فاننا نتابع باهتمام الجهود التي تبذل في اطار مفاوضات سولت حتى وان كانت تسير ببطء وبغير استقرار .

ومن الجوهرى أن نواصل في ظل التشاور والتعاون المفتوح عملنا من أجل التقدم على الطريق الصعب لنزع السلاح العام الكامل ، وتصفية جميع القواعد العسكرية المرابطة بالقوة على أراضي بلدان العالم الثالث ، ووقف عملية سباق التسليح وعكس اتجاهه . ان مثل هذا التعاون وحده يمكن أن يؤدي الى قيام عالم أكثر أمنا يكون فيه السلام أقل ارتباطا بالسلاح ، لا أن يقوم فقط على أساس من توازن الرعب . ان جمهورية مالي ، ايمانا منها بسياسة عدم الانحياز الديناميكية والثابتة ، تقدم وسوف تقدم اسهامها المتواضع من أجل تخفيف التوترات في العلاقات الدولية . وبالفعل ، منذ استرداد سيادتنا ، فان جمهورية مالي قد طالبت بالجلاء عن جميع القواعد العسكرية الأجنبية من أراضيها ، ومنذ ذلك الحين ، وادراكا منا لمسؤولياتنا الوطنية والدولية ، فان بلادى لم ولن توقع أى اتفاق ثنائي أو متعدد الأطراف لا يترك لها المبادرة الكاملة في مجال الدفاع .

وحتى نظل على وفائنا للمبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز ، فان بلادى تدعو دائما الى الحذر ازاء المشروعات العسكرية الاقليمية ودون الاقليمية ، بل ومواثيق الدفاع فيما بين البلدان التي توجد في نفس المنطقة الجغرافية ، ولكنها في أغلب الأحيان ترتبط ثنائيا بقوى خارجة عن افريقيا . وينبغي ألا يغرب عن بالنا أبدا أن أية كتلة عسكرية لعلاقات قائمة مع قوى خارجة عن افريقيا لا يمكن الا أن تؤدي الى زيادة الاحتكاك ، ويجب أن نقول ان أى ميثاق للدفاع ، أيًا كان الحذر ، يعتبر آلة حرب ضد دولة أو مجموعة من الدول .

ولهذا السبب ، فان جمهورية مالي معنية تماما بشواغل التنمية ، وهي الضمان الحقيقي الوحيد لاستقرار دولنا ، وتكرر مجددا التزامها السياسي والقانوني بعدم الاعتداء على أية دولة ،

وبخاصة الدول المجاورة ، وأن تقدم كافة أشكال العون الأخوي الى أية دولة في منطقتنا قد تكون ضحية للاعتداء .

ان حق الشعوب في تقرير مصيرها ونزع السلاح والانفراج ليست هي المكونات الوحيدة للسلم والأمن الدوليين . لقد سبق أن ذكرنا أن السلام - بصفة خاصة - فوق العدالة الاقتصادية والاجتماعية . ولا يغرب عن بال أحد أن السلام يرتتهن ارتهانا عظيما بالحلول التي سوف نجد لها معا للاختلالات الخطيرة التي يتسم بها الاقتصاد العالمي .

ان الفاقة ليست مشهدا فاضحا لبلدان العالم الثالث فحسب ، يشاهده سائحو العالم الغربي ، ولكن الفاقة خطر على توازن هذا الكوكب الارضي .

وتلك حقيقة معروفة لكل الناس في العالم . والأرقام التي ترخص هذا الوضع المؤلم لغالبية الجنس البشري كثيرة للغاية بحيث انها تفقد مغزاها ومعناها أحيانا . وقد تثير بعض هذه الأرقام مشاعر الاحباط ، ووفقا للبنك الدولي ، هناك ٨٠٠ مليون من بني البشر في العالم يعيشون في ظل ما أطلق عليه " خط الفقر المطلق " ، وأكثر من ٨٠٠ مليون أمي و ٤٠٠ مليون شخص مصابون بأمراض خطيرة و ٥٠٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية المزمن ، و ٥٠ مليون شخص يموتون جوعا كل عام ، في حين أن بلدانا أخرى ، يموت البعض فيها أحيانا من آثار التخممة ، تستمد جزءا كبيرا من ثروتها من موارد دول العالم الثالث .

ان هذه الاحصائيات عالمية ومحايده ، ويسهم عددها الكبير في جعلها مجردة . ولكن وراء الأرقام لابد أن نجد الحقيقة ، حقيقة أن الكثيرين يعيشون في فقر مدقع ، وارتفاع نسبة الأميين وسرعة تزايد السكان ، وسوء التغذية ، وعدم كفاية البنية الأساسية ، وأن ثلث الأطفال يموتون قبل بلوغ سن الخامسة ، وعدم كفاية الحق في التعليم أو الرعاية الصحية أو الاستخدام ، انهم يفتقدون الكرامة كلها . وباختصار فانهم يحيون حياة في ظل الاسفاف والاستغلال والعار .

تلك الحقائق الاستفزازية ، حتى وان كانت بعيدة عن أعين عالم يهدر فائضه الغذائي ، تفرض على مواطني البلدان المتقدمة أن يعرفوا جيدا أن بقرة في بلد متقدم النمو ، انما تجد الرعاية والغذاء بصورة أفضل مما يجده الفلاحون في آسيا أو افريقيا . والى أي مدى يجب أن تموت الملايين لكي يحيا الآلاف ؟

وازاء هذا الموقف ، الذى نجد عناء كبيرا فى وصفه ، لا يكفي لكي نريح ضمائرنا أن نزجى بعض العبارات .

انه لمن الخطير كذلك أن نعتبر هذا الموقف على أساس انه خطابات تلقى وندوات ومؤتمرات دولية وبيانات مكررة وتقارير ودراسات لكسب الوقت فى حين ان الجوع والظلم يزداد انتشارا . ومن غير المحتمل أن نجد ثلاثة أرباع سكان العالم لا يمثلون الا خمس الثقل الاقتصادى العالم . ان الأناية وعدم احترام الآخرين فى مواجهة هذا الموقف صدمة للأخلاقيات كما أن ذلك يتنافس مع مصالح الجميع .

ما الذى نراه الآن ؟ منذ الأول من أيار/مايو ١٩٧٤ ، وبدفعة من البلدان النامية ، فان جمعيتنا خلال دورتها الاستثنائية السادسة أعلنت الحاجة الملحة لإنشاء نظام اقتصادى دولي جديد أى تغيير المؤسسات والقوانين التى تحكم الاقتصاد العالمى واعادة توجيه تيارات التبادل النقدى والعلمى والتقنى والمادى وتوزيع سلطة البلدان الغنية ، واقامة عالم أكثر ديمقراطية . وفى ايجاز ، كانت القضية هي تصفية الاستعمار الاقتصادى العالمى الذى تسيطر عليه منذ القرون السابع والثامن والتاسع عشر أوروبا الغربية والبلدان التابعة لها .

وبعد السنوات العشر الأخيرة ، ودورة اثر ودورة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومختلف اللقاءات فى اطار الحوار بين الشمال والجنوب ، توصلنا الى اقتناع مؤداه ان أغلب المقترحات الرامية الى اجراء تعديلات هيكلية فى النظام الدولى ، وكذلك تلك التى قدمت من أجل اتخاذ تدابير عاجلة حول المشكلات الملحة ، لم يتم التوصل الى اتفاق بشأنها .

واكثر من ذلك - وتلك ظاهرة لها مفرزها - فاننا نلاحظ ركودا بل تراجعاً في المساعدات الحكومية للتنمية ، فان التدفقات المالية في العالم الثالث بلغت في سنة ١٩٧٨ حوالي ٧٧ بليون دولار بما في ذلك القروض المصرفية ، في مقابل ٦٥ بليون في سنة ١٩٧٧ . ويلاحظ انه بسبب التضخم ، في اسعار سنة ١٩٧٨ فان قيمة التدفقات المالية لم تتغير الا قليلا من سنة الى اخرى . ويلاحظ كذلك لهذا السبب ان جملة ديون البلدان النامية يتجاوز الآن ٣٠٠ بليون دولار في الوقت الذى تزداد فيه نفقات التسليح بحيث وصلت الى اكثر من بليون دولار في اليوم الواحد . ان المساعدات الحكومية للانماء تقل عن ذلك عشرين مرة .

تلك هي حال العالم التعس "عالم تعس لانه لا يعرف الى اين يسير . ولانه يتكهن - ان لم يكن يعرف ذلك - انه يقينا سائر الى كارثة " ان هذه نبوءة لاحدى الدول الكبرى ، وبالتحديد نبوءة بهلاك يحدق بنا لانها تعني ان مشكلات التوازن الاقتصادى والاجتماعي لم تجد حلا . وعلينا نحن جميعا افنياً ومحتاجين ان نسعى لايجاد وسائل للسيطرة على الظواهر الاقتصادية والاجتماعية .

ان جمهورية مالى تعتبر ان هناك ما يدعو الى الثقة بان التنسيق بين الجهود هو افضل من استراتيجية المواجهة . وينبغي ان نعمل على التقدم عن طريق المفاوضات السلمية . ويقينا ان الطريق سيكون صعباً ، لأن تلك المفاوضات تدور بين اكثر من ١٥ دولة ذات سيادة وغير متكافئة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

ان المهمة قد تهدو خيالية ، ولكنها في مقدور الانسان .

ان الحوار الذى يجرى بين الشمال والجنوب قد مكن من اجراء الاتصالات والايضاحات ولكنه افتقر الى الارادة السياسية من جانب البلدان المتقدمة . ومع ذلك فانه من المؤكد ان هذه اللقاءات جعلت قادة هؤلاء البلدان يدركون جسامة المسؤولية التي سوف يتحملونها اذا ما ظلوا عند مرحلة الوعود الجوفاء . وفضلا عن ذلك فان العمل السياسى من اجل التغيير في مسيس الحاجة الى اعادة التركيب الاقتصادى العالمى بصورة رشيدة .

وفي هذا الصدد فان بعض الافكار الجديدة تسترعى الاهتمام بصورة مطردة . اولاً ، ان التخلف لم يعد يحلل على اساس انه تأخر في النمو ، اى عملية توسع سوف تخرج منها بلدان العالم

الثالث في يوم ما . ان التخلف اصبح ناتجا للنمو ، واصبح تشوها ناجما عن العلاقة بين البلدان المسيطرة والبلدان التابعة . ان التخلف هو نتيجة لعلاقات التبادل في المواد الاولية ونتيجة للاستغلال الاجنبي لمواردنا وهناك فكرة خصبة ثانية تدرس حقيقة ان حياة المجتمعات البشرية اصبحت تعتمد على عوامل اخرى غير العوامل الاقتصادية . فلا يمكن ان يكون هناك عمل انساني دون ان يكون له بعد معنوي .

ان هذه الحقائق تؤدي الى سلوك اصبح اكثر وضوحا في البلدان النامية ، وهي العودة الى مواردنا وتوحيد وتنظيم اراءنا في مفاوضاتها مع الدول الفنية . كذلك فاننا نلاحظ ان هناك وعيا بدا يتولد بهبط عند الافنيا بالحاجة الى التغلب على هذه الظواهر الاقتصادية ؛ وان لقاءات جواد بيلوب وطوكيو تشكلان مثالين واضحين على ذلك وحتى ولو لم يكونوا قد تفهموا بعد ان وضع نظام اقتصادي على المستوى الجماعي ، سيكون اكثر فائدة بالنسبة للجميع حتى ولو سبب اضطرابا للمصالح الذاتية ، فانهم على الاقل قد ادركوا ضرورة اقامة نظام نقدي واقتصادي عالمي .

ان هذا يتطلب اتفاقا بين الشركاء الرئيسيين ، اتفاقا يصعب تحقيقه بسبب عدم هم الكبير وقوة الانانيات الوطنية .

ان المشكلة الحقيقية ، والحوار الحقيقي يكمنان في معرفة ما اذا كانت هناك في البلدان المتقدمة النمو ، ظروف سياسية تجعل من الممكن عمل وتنفيذ هذه الاستراتيجيات الجديدة للاندماج ولعل هذه الجمعية هي المكان المناسب لمناقشة هذا الموضوع .

وهنا يكمن الحل لاعتي المشكلات ، لأن هناك الكثير ممن يتمتعون بامتيازات خاصة ويحاولون الابقاء على اطار عمل من التوفيق بين العتيق والحديث . ولكنهم في نفس الوقت لا يستطيعون تجاهل التفسيرات الضرورية التي احدثتها الازمات والتعارضات .

وعلى المسؤولين في البلدان المتقدمة ان تقتنع وان تفتح شعوبها بضرورة التكيف مع الوضع الجديد في العالم ، واستحالة العودة الى الموقف السابق لاستغلال الموارد الاجنبية ، وان عصر الازدهار لبلاد دون اخرى قد فات أوانه . فيجب عليهم السعي الى التكيف مع عالم آت ، وعدم التمسك بعالم مضي . ان هذا هو مفتاح الحل لما يمكن بل ويجب ان نفعله .

اننا يقينا في مفترق الطرق . " وانا شعر المرء بالخوف فانه لن يستطيع التقدم الى الامام

وسوف يعود القهقري . اما اذا استمر في التقدم فسوف يكتشف فجأة شيئا جديدا : سوف يكتشف حالة جديدة للعالم "عالم سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي ، اكثر عدالة واكثر انصافا . ولا يزال في الوقت متسع " للاسراع في اناة " من اجل انقاذ الانسان والانسانية بفضل تحقيق مزيد من العدالة ، وهي الضمان الوحيد للسلام .

السيدة دي اموريم (سان تومي وبرنسيبي) (الكلمة بالفرنسية) : ان الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة يرأسها دبلوماسي بارز تجتمع افريقيا كلها على الاعتراف بالتزامه وتفانيه في خدمة قضية الشعوب المقهورة .

ان شعوبنا خلال كفاحها الوطني الطويل من اجل التحرر قد وجدت من جانب بلادك - جمهورية تنزانيا المتحدة - ومن جانب شعبك وحكومتك التأييد والترحيب والتفهم اللازمين لمواصلته نضالنا .

ان شعب تنزانيا تمكن بعزمه من كسر قيود القهر والاستغلال وهو مثل تحتذى به الشعوب المناضلة لاستعادة كرامتها ولاقامة مجتمع عادل ومنصف .

ان مساهمة تنزانيا الدائمة في الدفاع عن المثل العليا لشعوب العالم والتزامها بقضية التحرر الكامل للقارة الافريقية ، هي من اسباب المكانة المرموقة التي يحتلها شعب تنزانيا وقائده الكبير صاحب السعادة الرئيس جوليوس نيريري .

ان الحديث عنك ، سيادة الرئيس ، هو قبل كل شيء حديث عن صديق وعن سفير جمهورية تنزانيا المتحدة التي تقيم معها بلادى - الجمهورية الديمقراطية لسان تومي وبرنسيبي - افضل العلاقات .

السيد الرئيس ، ان وفد بلادى ان يهنئكم بانتخابكم بالاجماع لرياسة هذه الجمعية ، انما يعترف من جديد بصفاتكم البارزة كدبلوماسي ، تلك الصفات التي تأكدت بصفة خاصة اثناء رئاستكم للجنة تصفية الاستعمار . ونود أن نعرب لكم عن يقيننا في نجاح أعمال هذه الجمعية تحت رئاستكم . ويود وفد بلادى أيضا أن يهنئ سلفكم صاحب السعادة السيد اندليسيوا لبيفانو وزير خارجية كولومبيا ، على النتائج التي توصلنا اليها اثناء اعمال الدورة السابقة .

لقد تعززت الأمم المتحدة بقبول دولة جديدة ، حصلت على استقلالها حديثا . وبسبب رور بالسف فاننا نعرب عن احرتها نينا لوفد سانت لوسيا .

اننا نجتبع في فترة فجعت فيها القارة الافريقية في فترة قصيرة تقل من عام بوفاة اثنين من أبرز ابنائها هما : الرئيس هواري بومدين من الجزائر والرئيس اوفوستينو نيتو من انغولا .

ان الرئيس هواري بومدين بالتزامه باقامة صرح الجزائر الديمقراطية والشعبية وبالذور الحاسم الذى لعبه في اطار السعي الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد وبدفاعه الصامد عن قضية تحرر الشعوب الافريقية وشعوب الشرق الاوسط خاصة ، وبما غمره من مثل للزاهدة والامانة يحتذى به ، فانه سوف يبقى ماثلا في الازمان كرجل دولة بارز ، وكرجل تحمل بالكامل مسؤولياته التاريخية .

ان شعب بلادى يسجل في تاريخه الاعمال الايجابية التي قام بها الرئيس بومدين اثناء المفاوضات التي دارت في الجزائر في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ لنقل السلطة بعد انحسار الاستعمار ، الى حركة تحرير سان تومي وبرنسيبي الممثل الشرعي لشعبنا .

ان هذا الوعي بالتاريخ والاستجابة لارادة شعبه بأكمه مع بذل جميع التضحيات في ذلك والقدرة على تفسير هذه الارادة لدرجة الالتزام بها ، كل هذا من الصفات التي نجدها وبصورة خاصة في شخص الدكتور اوفوستينو نيتو رئيس جمهورية انغولا الشعبية .

ان الرئيس اوفوستينو نيتو كان أيضا رجلا ملتزما مع شعبه الذى قاده في كفاحه الطويل من أجل استقلاله الوطني حتى اعلان قيام جمهورية انغولا الشعبية . لقد كان ملتزما ، عندما ظهرت بمسألة انتزاع الاستقلال الوطني ، صعوبات مختلفة تمكن من التغلب عليها بفضل قوة التزامه وصره وعزمه .

ان الرئيس اوفوستينو نيتو كان أيضا ، وقبل كل شيء آخر ، رجلا ملتزما بمستقبل القارة الافريقية مستقبل قائم على الحرية والكرامة . ان جمهورية انغولا الشعبية كانت في مفهوم الرئيس اوفوستينو نيتو

جزءاً اضافياً من افريقيا المحررة . ان وجود جمهورية انغولا الشعبية وتعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي كان لهما هدف أساسي ، ألا وهو الاسراع بعملية التحرر الكامل للقارة الافريقية . ان وفد جمهورية سان تومي وبرنسيبي الديمقراطية على يقين من أن التاريخ المعاصر سوف يتمكن من ابراز اسهام الرئيس هواري بومدين والرئيس اوفوستينو نيتو في خدمة قضية البشرية الأكثر تحلياً بالنزعة الانسانية .

وفي يوم ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ في هذه الجمعية المبجلة ، فان بلادى جمهورية سان تومي وبرنسيبي الديمقراطية تقدمت للمجتمع الدولي بصفتها دولة لها كل المقومات القانونية ، دولة حرة وذات سيادة ، وقد رحبت بنا الدول الاعضاء في الامم المتحدة ترحيباً حاراً ، وأتيحت لنا فرصة الاعراب عن امتناننا للتأييد المستمر الذى حظينا به اثناء كفاحنا من أجل استنزاع استقلالنا السياسي . لقد حرصنا على ان نحيطكم علماً بالصعوبات التي واجهناها ، وعلى أن نعرب لكم عن التزامنا وعن اصرارنا على اقامة حياة أكثر كرامة لصالح شعب بلادى بجهودنا ويتضامنكم معنا . ومنذ هذا اليوم انقضت اربع سنوات ، وقد رأينا أنه من واجبنا أن نبلفكم بالنتائج الاولية لجهودنا لاعادة البناء الوطني . ويحدونا الأمل في ان نكون قد اسهمنا هكذا في الاضطلاع بمهمتنا المشتركة ، ألا وهي تأمين مستقبل أفضل يسوده الوفاق لصالح الانسان .

بعد خمسة قرون من الاستعمار والظلمات ، ماذا كان الوضع في جمهورية سان تومي وبرنسيبي الديمقراطية في ١٢ تموز / يولييه ١٩٧٥ ، وهو اليوم الذى حصلت فيه بلادى على الاستقلال ؟ لقد تسلمنا دولة دون البنية الاساسية أو الخدمات الاساسية للتنمية . ان عزلتنا عن العالم الخارجى كانت شبه كاملة ، ومما زاد من خطورة مشاكلنا ، عدم كفاية وسائل الاتصال . وكان لدينا اقتصاد تابع في بلد غني بامكاناته . وكان الجهل متفشياً ، ومعدل وفيات الاطفال مرتفعاً ، وعدد الأميين مخيفاً والأمل في بقاء الفرد على قيد الحياة محدوداً .

ومع مثل هذه الأوضاع ، وبالإضافة اليها قلة عدد العاملين المؤهلين لم يتزعزع عزمنا على بناء بلادنا . كما ان تعاونكم معنا رغم كونه محدود وغير قادر على الوفاء باحتياجاتنا لم يتأخر . ان التفسيرات التي حدثت اثناء هذه السنوات الاربع ، لم تؤد الى حل جميع المشاكل المتتي يواجهها شعبنا . غير أن هذه التفسيرات قد حولت أملنا في امكان اقامة حياة أفضل الى يقين

غذاه النجاح الذى أحرزناه في قطاعات حيوية كالصحة والتعليم وتوفير الغذاء وخاصة انشاء البنية الاساسية اللازمة للتنمية المتسقة التي تمكننا من استخدام مواردنا الطبيعية والوفاء باحتياجاتنا الاساسية .

في عملية التنمية هذه ، واجهنا صعوبتين اساسيتين . فمن ناحية ، وجود مقاومة شديدة لمشروع اقامة المجتمع الذى نادت به حركة التحرر الوطني في سان تومي وبرنسيبي بغية تحقيق الرفاهية لشعبنا . وقد أدت مطامع الاقلية التي عارضت هذا المشروع الى محاولتين لقلب نظام الحكم والى ظهور خطر غزو المرتزقة لبلادنا بفضل تأييد قوى معادية لسلم وتقدم شعب بلادى . ولقد سنحت لنا الفرصة لعرض هذه الاحداث بالتفصيل على جمعيتنا في العام الماضي . ان هذه الاقلية التي أعماها التعطش للكسب والتي لا تشعر على الاطلاق بالانتماء الى شعبنا في مواجهة مشاكله الحقيقية ، لزالست تستخدم جميع الذرائع لاثارة القلاقل في بلادى . ان هذه الاوضاع بالاضافة الى قلة الموارد المتاحة وعدم توفر الكوادر المؤهلة والكوارث الطبيعية كالقحط الذى عانت منه بلادى في سنة ١٩٧٨ ، قد تركت آثارها على الانتاج الزراعي . وفي النهاية فقد أدى مرض الطاعون الذى أصاب الماشية الى القضاء على تربية الخنازير مما عطل تنفيذ العديد من المشروعات الزراعية .

وبالاضافة الى ذلك ، كانت الصعوبة الثانية هي ازمة الاقتصاد العالمي مع ما لها من آثار خاصة على الدول النامية بصفة عامة وعلى الدول الجزرية بصفة خاصة ، تلك الدول التي يعتمد اقتصادها اساسا على انتاج محصول زراعي واحد للتصدير يخضع لتذبذب الاسعار الذى لا سيطرة عليه . ان عدم الاستجابة بصورة فعالة لنداءاتنا من أجل التعاون الدولي ، كان عقبة في طريق جهودنا لم نتمكن من ازالتها مع كل ما أوتيناه من عزم وتصميم .

وفي هذا الاطار ، وفرت حكومة الجمهورية الديمقراطية لسان تومي وبرنسيبي لجميع أفراد الشعب الرعاية الصحية بما في ذلك مجانية العلاج والتعليم اجبارى .

وفي المجال الاجتماعي ، يجب أن نؤكد اقامة نظام للتأمين والضمان الاجتماعي لتأمين حياة المواطن بعيدا عن أى شعور بالخوف .

وفي القطاع الاقتصادى ، فان الاستيلاء على الملكيات الزراعية الكبيرة ، التي تعرضت ادارتها للخطر بسبب تركها من قبل الملاك الاستعماريين ، قد سمح لحكومتنا بوضع سياسة لتنويع المحاصيل ، الأمر الذى سوف يمكننا من الوفاء ببعض الاحتياجات التي لازالت قائمة بين شعبنا .

ان السيطرة على التجارة الخارجية قد جعل من الممكن لحكومتنا استخدام دخــــــــــــــــول صادراتنا ووضع سياسة رشيدة للاستيراد .

ان تحقيق ديناميكية القطاعات المنتجة الأخرى يعتبر من المهام الملحة ، نظرا الى جهودنا للتغلب على التبعية الناجمة عن انتاج محصول زراعي واحد هو الكاكاو . ان تطوير صيد الأسماك والصناعات الزراعية الغذائية يعتبر يتمتع بأولوية لدى حكومتنا .

أما ان نتائج جهودنا للتغلب على العزلة التي فرضت علينا بسبب وضعنا كدولة جزيرة ، فقد كانت قليلة بسبب الغياب الكامل تقريبا لوسائل الاتصال . ان أبعاد هذه المشكلة تتعدى الموارد المتوفرة لدينا حاليا . ان تعاون المنظمات الدولية والدول الأعضاء معنا يمكن أن يساهم في حل هذه المشكلة ، التي تعتبر مشكلة هامة بالنسبة لبلادنا .

لقد كانت انجازاتنا متواضعة أيضا في قطاع الاسكان . ان السلطات الاستعمارية لم تعن اطلاقا بتخصيص مساكن لائقة للعمال . ان اقامة مساكن في المزارع يظهر كاحدى أهم أولوياتنا ، ولكننا بسبب عدم توفر الامكانيات لم نتمكن من الوفاء بهذا المطلب بصورة كافية .

اننا نود في هذه المرحلة أن نعرب عن امتناننا للسيد كورت فالدهايم ، أمين عام الأمم المتحدة ، للجهود التي بذلها لتعبئة المعونة الدولية لصالح بلادنا . ان هذه المهمة التي اضطلع بها ، ضمن المهام التي أوكلتها اليه المنظمة ، تبين القيمة الحقيقية لجهوده الرامية الى تنفيذ قراراتنا .

ان غرضنا من تقديم هذا التقرير الموجز عن أهم منجزاتنا والصعوبات المستمرة التي نواجهها هو ابراز أهمية انتزاع شعب سان تومي وبرنسيبي لاستقلاله . فبالنسبة للأجيال التي

عاشت تحت نير الاستعمار ، ان الفرق بين الماضي والحاضر لا يتمثل في الحرية المستعادة فحسب ان الفارق يكمن في انه في الماضي كان المستقبل غامضا بل غير موجود . ان الحاضر الذى نقيمه اليوم بالتدرج ، في مواجهة جميع الصعوبات ، يضمن لنا مستقبلا مليئا بالسعادة والرفاهية لشعب بلادى .

ان اهتمامنا بالمستقبل يجعلنا نولي أهمية خاصة للطفل ومن هنا ان الاحتفال بالعام الدولي للطفل كان حدثا حاشدا للمهم لجميع طبقات الشعب . ومما يثبت اهتمامنا هذا تشكيل لجنة تحت رعاية رئيس الدولة مكلفة بتنظيم الأنشطة المرتبطة بالعام الدولي للطفل .

ان قبول الجمهورية الديمقراطية لسان تومي وبرنسيبي كعضو في الامم المتحدة كرس وضعها كدولة مستقلة ذات سيادة ، تمارس المثل العليا التي أسفرت عن قيامها والتزامها بقضية السلام والتقدم والرفاهية للبشرية .

اننا - كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي - بدأنا بالانضمام الى مختلف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة .

ان مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة تنعكس في حركة بلدان عدم الانحياز ، وهي القوة الدينامية لتجسيد تطلعات وآمال أغلبية شعوب كوكبنا .

ان البلدان غير المنحازة عن طريق الارتباط الوثيق بماض مشترك في ظل الهيمنة والقهر والاستغلال وانكار الكرامة والمشاركة في الآثار المدمرة للوضع الدولي السائد الذى تفرضه وتبقي عليه العلاقات القائمة على عدم المساواة والمعاناة اليومية من القلة والحرمان - ان البلدان غير المنحازة تشكل أهم عنصر في القوى التقدمية المحبة للسلام التي تكافح من أجل اقامة نظام اقتصادى وسياسى دولي جديد قائم على السلام والمساواة والتعاون ، بدلا من الحرب والظلم والاستغلال . ان وحدة المصالح هذه ، من واقع ماضينا المشترك ، كرسها النجاح الذى تحقق أثناء مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز الذى انعقد في هافانا في شهر ايلول/سبتمبر الماضى . ان تعزيز المواقف المناهضة للامبريالية في اطار هذه الحركة - ذلك التعزيز الذى يتضمن التمسك بمبادئ الكفاح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصرى والتفرقة العنصرية والصهيونية وجميع أشكال الاستغلال والسيطرة - واعادة التأكيد على مبدأ التعايش

السلمي الفعال بين الدول ومعارضتها لتقسيم العالم الى أحلاف وكتل عسكرية تعتبر مساهمة مهمة في التحرير الكامل للشعوب ولوضع الأسس الجوهرية لبرزوغ عصر من السلام ، وهو ما تصبو اليه شعوب العالم أجمع .

ونحن على يقين من انه تحت رئاسة جمهورية كوبا - التي ظهر التزامها بسياسة عدم الانحياز ، مرة أخرى ان حركة عدم الانحياز سوف تحرز مزيدا من النجاح الهام .

ان خلق الظروف التي تجعل الانسان يعيش في ظل السلام والامن والتقدم . من الأهداف الأساسية لمنظمة الامم المتحدة . ان تحقيق هذه الأهداف يرتبط ارتباطا وثيقا بكفاح الشعوب من أجل التحرر الكامل وحريتها في اختيار الطرق والوسائل التي تمكنها من الوفاء بتطلعاتها .

ان التصفية الكاملة لاستعمار الشعوب التي لازالت ترزح تحت السيطرة الأجنبية ، من المهام التي تحظى بالأولوية في عالمنا المعاصر . وبالنسبة للبلدان النامية ، فان حل المشاكل الحيوية التي تواجهها يتطلب احترام استقلالها ووحدة أراضيها ، وممارستها الفعلية للسيادة على مواردها الطبيعية وقبول تنوعها الاجتماعي والثقافي ، وكذلك التعاون المتبادل المشم للجميع .

وبالرغم مما أعلنه فيما يتعلق بتحقيق الأغراض النبيلة لمنظمتنا ، ومنها حرية واستقلال الشعوب ، يؤسفنا أن نلاحظ ان هناك شعوبا مازالت تعيش تحت الاحتلال والسيطرة الأجنبية وأن تطلعاتها المشروعة متجاهلة وحقوقها مغتصبة ويتعرض كفاحها لجميع أنواع المناورات التي لا توصف .

ان استمرار هذه الأوضاع ، التي ترجع المسؤولية فيها للأسف الى اعضاء معينين في المجتمع الدولي بسبب التضحية في الارواح البشرية وبسبب عدم الاستقرار الذي تلحقه بمجتمعات بأسرها وبسبب التناقض الذي تثيره فيما يتعلق بالمثل العليا التي ندافع عنها ، يعتبر من الأعمال العدوانية التي تعرض للخطر تقدم العالم اليوم .

ان حق الشعوب في تقرير المصير ، يعتبر من أهم مكاسبنا في الوقت الحالي ، والاعتراف بهذا الحق هو اساس التغيرات الجذرية التي سجلها المجتمع الدولي في العقود القليلة الأخيرة . ان بلادى ، جمهورية سان تومي وبرنسيبي الديمقراطية ، وهي تعكس تحقيق تطلعات شعب بلادى الى حياة حرة ، قد اصبحت تتحمل بعد كفاحها ضد الاستعمار ، مسؤولية الدولة العضو في منظماتنا ، مسؤولية العمل على تأييد تحرير جميع الشعوب .

ولذلك ، وأمام الصعوبات التي تفرض على الكفاح التحررى في مختلف بقاع العالم ، فاننا نولي اهمية خاصة للقارة الافريقية .

هناك في الجزء الجنوبي من قارتنا ، اقلية عنصرية لا تزال تنكر على الملايين من البشر حقوقهم . وان تقدر هذه النظم ان يقاءها معرض للخطر ، فانها تلجأ الى مزيد من العنف في اعمالها العدوانية ، ولا تزال تتحدى نداءات المجتمع الدولي .

وفي نفس الوقت ، فان هذه النظم ، مؤيدة من القوى التي تدافع عن مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة وهي سبب وجود سياستها ، والتي تجعل من حق الشعوب في التحرر وهما ، تحاول ان تجعل المجتمع الدولي شريكاً لانظمتها القائمة على القهر .

وانها لحقيقة ان قضية روديسيا الاستعمارية لا تنحصر فقط في تحسين اوضاع الافارقة فني جهاز القهر العنصرى .

انها قضية تتعلق ، بنقل السلطة من الاقلية العنصرية الى الممثلين الشرعيين للأغلبية الافريقية . ويجب علينا ان نقضي على جهاز القهر العنصرى وأن نمكن شعب زمبابوى من ادارة شؤونه بنفسه .

ان التسوية الداخلية المزعومة ، لا يمكن ان يعترف بها من قبل المجتمع الدولي بسبب طبيعتها الخادعة .

ورغم ان نظام الاقلية في روديسيا يتخذ مواقف من طرف واحد ، رغم القرارات التي صدرت وكان الهدف منها ايجاد حل لصالح اغلبية شعب زمبابوى ، فان حكومة بلادى تتابع باهتمام المفاوضات التي تدور حاليا في لندن .

ويحدد ونا الأمل في ان السلطة المسؤولة عن الادارة ، سوف تتحمل مسؤوليتها بالكامل لايجاد السبل والطرق المؤدية الى ممارسة اغلبية شعب زمبابوى لحقه في تقرير المصير والاستقلال . ويجب على الجبهة الوطنية ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب زمبابوى ، ان تواصل كفاحها المسلح حتى تفتح الطريق للتحرر الحقيقي لزمبابوى . ونحن نؤكد للجبهة الوطنية تأييدنا وتضامننا الكامل معها .

وبالنسبة لناميبيا ، التي اعتقدنا انها سوف تستقل عما قريب عندما شاركنا في المناقشات الدائرة في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، فانه لم تتحقق آمالنا ان سفكت دماء شعب ناميبيا الذي لايزال يتعرض للقهر الفاشستي الذي تمارسه حكومة جنوب افريقيا .

ان الخطة التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، تمشيا مع القرارات ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) الصادرة عن مجلس الأمن ، لم تنفذ بسبب مناورات جنوب افريقيا لكسب الوقت .

ومما يحبط جهود المجتمع الدولي الرامية الى ايجاد حل للقضاء على الاحتلال غير المشروع لناميبيا ، ان جنوب افريقيا تحاول ان تفرض المجلس الوطني المزعوم على شعب ناميبيا . ان هذا الموقف يستحق ادانة المجتمع الدولي ورفضه له ، ويتطلب اتخاذ موقف واضح وقوى ومتماسك .

ان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، ازاء هذا الوضع الذي يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين ، يجب ان يتصرف بمقتضى الباب السابع في الميثاق ، وأن يفرض عقوبات اقتصادية على جنوب افريقيا .

اننا نكرر لمنظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا التزامنا بتأييد كفاحها التحرري من اجل الاستقلال الوطني ووحدة اراضي ناميبيا .

ان جنوب افريقيا ، التي يؤيدها ويشجعها حلفاؤها ، لا تزال تمضي في سياسة الفصل العنصرى ، التي تخضع شعب جنوب افريقيا الى اوضاع تجعل منه مجرد اداة للعمل في البانتوستانات التي تستخدمها للابقاء على نظامها البغيض .

ولا يستطيع اليوم اى شخص انكار دور التعاون الاقتصادى والمالى الغربى فى الابقاء على نظام الحكم العنصرى . ان المجتمع الدولى ، ان ينبذ نظام الفصل العنصرى ، يجب ان يمنح هذا التعاون ، حتى يتم القضاء على اجهزة القهر والقمع فى جنوب افريقيا التى تنطوى على تحدد للبشرية .

واننا لعلى يقين من ان التاريخ سوف يسجل موقف اولئك الذين ، بوهي من مصالحهم ، يساعدون على الابقاء على هذا النظام الذى يعرض للخطر امن القارة الافريقية ، مما يهدد بسدوره السلم الدولى .

وتمسكا باغراض ومقاصد ميثاق منظمنا ، فانه يجب علينا ان نكشف عملنا تضامنا مع شعب جنوب افريقيا . ويجب علينا ان نؤيد حركة التحرر الوطنى التى تثبت بتعاملها مع العدو فى مختلف مدن القلعة العنصرية وفى مناطق الريف ، ايمانها بالنهاية الحتمية لهذا الكابوس العنصرى . اننا نعرب للمؤتمر الوطنى الافريقى عن عزمنا على مواصلة تأييد ناله وتضامننا معه فى كفاحه العادل .

وفى نفس الوقت ، فانه يجب ان تطبق بالكامل الاجراءات الفعالة التى اعتمدها منظمنا . ان العدو ان المتكرر على دول الخط الاول الشقيقة وخاصة انغولا وموزامبيق وزامبيا لمنعها من الاضطلال بدورها التاريخى ازاء حركات التحرر فى الجنوب الافريقى ، يستحق الادانة . ومن ناحية اخرى ، يجب على المجتمع الدولى ان يقدم معونته لهذه الدول لمساعدتها على مواجهة الخسارة التى تلحق بها بسبب هذا العدوان الوحشى .

وينفس الشعور بالقلق ، فاننا نتابع تطور كفاح الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية لتأكيد هويتها كعضو كامل الحقوق فى المجتمع الدولى .

ان هذا الوضع يثير قلقا ، اذا ما اخذنا فى الاعتبار ان التحرر الكامل للقارة الافريقية كان يجب ان يكون احد اهداف جهودنا المشتركة .

وفى هذا الاطار ، فاننا ندين العدوان الذى وقع على ذلك البلد عن طريق قوات بلد مجاور . ونود ان ننتهز هذه الفرصة لنهنئ جمهورية موريتانيا الاسلامية للموقف الايجابى الذى اتخذته ازاء مقترح السلام الذى قدمته جبهة البوليساريو .

بالنسبة للمجتمع الدولي أصبح من الواضح ان العقبة الوحيدة التي تحول دون السلام في هذه المنطقة هي الموقف السلبي للمغرب ، هذه المملكة التي تصر على عدم احترام قرارات منظمة الوحدة الافريقية والجمعية العامة للأمم المتحدة .

وللقضاء على يؤر النزاع التي تهدد السلم والامن الدوليين وتعرض للخطر امكانية السلام والتعاون بين شعوب قارتنا ، فان على منظماتنا أن تولي اهتمامها المستمر لهذه الأهداف . اذا كانت النتائج التي تحققت حتى الآن متواضعة فان ذلك يرجع الى تعقد المشاكل التي يتعين حلها ، ومن ناحية أخرى ان القرارات الصادرة عن منظمة الامم المتحدة في بعض الحالات يتم تجاهلها عن قصد بل ان هذه القرارات تعارضها بعض الدول الأعضاء التي كان من واجبها أن تحرص على تنفيذها . وهذه الحقائق لها مغزى سلبي .

ان قضية الشرق الأوسط مثل صارخ على الموقف الذي وصفناه آنفا . ان أكثر من ثلاثة عقود من المناقشات المكثفة ومن القرارات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الرئيسية لمنظماتنا لم توصل بصورة حاسمة الى حل للمشكلة الفلسطينية . ومع ذلك فان الخطوط الموجهة الرئيسية التي يمكن أن تنهض بالعمل المستمر قد تم تقريرها منذ وقت طويل .

علينا أن نعترف بحق الشعب الفلسطيني في وطن ذي سيادة والعودة الى أرض وطنه واستعادة الأراضي العربية المحتلة بالقوة من جانب اسرائيل في سنة ١٩٦٧ والاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام داخل حدود معترف بها دوليا .

ان أربع حروب بكل ما واكبها من حالات الموت وأعمال الدمار وموقف من عدم الامن الدائم وملايين البشر الذين حكم عليهم بالنفي الالزامي ، لم تستطع أن تضمن السلام في المنطقة . ان السلام الحقيقي والامن الفعلي لسكان هذه المنطقة لا يمكن أن يعود دون موافقة الشعب الفلسطيني . ان هذا الاتفاق يفترض سلفا الاعتراف بحقوقه المشروعة .

ويبدو من الواضح لنا ان اى حل للقضية الفلسطينية ينبغي أن يقوم على المشاركة للممثلين الشرعيين لمنظمة التحرير الفلسطينية . ومن هذا المنطلق من الصعب علينا أن نتفهم ان اتفاقات كامب دافيد سوف تساعد في ايجاد السلام الذي ننشده جميعا لنزاع الشرق الأوسط .

ان تجاهل الأطراف الأخرى المعنية مباشرة في النزاع واستبعاد المفاوضات وانكار الطابع الأساسي للمشكلة الفلسطينية في قضية الشرق الأوسط ، ومحاولة التوصل الى حل جزئي لهذه القضية ، تعني ان اتفاقات كامب دافيد عقبة على طريق السعي لايجاد حل قابل للحياة ونهائي لمشكلة الشرق الأوسط .

والواقع انه بدلا من تقليل التوتر فان هذه الاتفاقات زادت من تصعيد العنف في المنطقة وبدلا من أن تحمل الدولة الصهيونية على التخلي عن أعمالها العدوانية ضد لبنان ، فان هذه الاتفاقات قد قادت الى تكثيفها . وبدلا من أن نقل من امكانيات التسلح في المنطقة فان هذا الاتفاق قد زاد بصورة مزعجة من امكانيات التسلح ، وبدلا من أن يحطم مقاومة الشعوب العربية والفلسطينية زاد من اصرارها .

ومرة أخرى نؤكد تأييدنا لمنظمة التحرير الفلسطينية وللشعوب العربية في نضالها المشروع لاسترداد أراضيها المحتلة وانشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ولاقامة سلام دائم في المنطقة . ان الموقف السائد في شرق البحر الأبيض المتوسط يبعث على القلق أيضا . ففي قبرص نجد ان السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي وطابع عدم الانحياز لهذا البلد مازالت مهددة بالرغم من قراراتنا والجهود الشخصية التي يقوم بها الأمين العام ونحن نعرب عن أملنا في التطبيق الفعلي للقرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) وانتهاء أى تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لهذه الدولة صاحبة السيادة .

وفيما يتعلق بقضية كوريا ، نجد هنا تأييدنا وتضامننا مع شعب كوريا في نضاله من أجل اعادة توحيد وطنه الكورى في ظل السلام والاستقلال ، ونحن نقدر المبادرات المبدولة من قبل الجمهورية الشعبية والديموقراطية لكوريا في اتجاه ايجاد حل سلمي للقضية . ان نتيجة نشاط منظمة الامم المتحدة في مجال انتهاء الاستعمار تبدو نتيجة ايجابية . ان انتهاء عملية تصفية الاستعمار بالرغم من الصعوبات القائمة حاليا تبدو لا رجعة فيها . ونود أن نشير هنا بصفة خاصة الى النضال الذى يخوضه شعب تيمور الشرقية البطل والذى تمثله بصورة مشروعة حركة فرتلين من أجل استعادة استقلاله .

ونهيىب بهذه المنظمة ان تكثف جهودها من أجل حمل البلد الذى يقوم بالفزو على احترام حق شعب تيمور الشرقية في أن يعبر عن مستقبله بما يتسق مع قرارات مجلس الامن والجمعية العامة .

ان الحق في تقرير المصير للشعوب يتطلب بالضرورة انه بعد الحصول على الاستقلال وتمشيا مع واقعها الاقتصادى والثقافى فان هذه الشعوب بكل حرية ينبغي أن تعتمد السياسات السلمية الأكثر اتساقا مع تطلعاتها .

ان حق الشعوب في تقرير مستقبلها بيدو في ايامنا هذه من متطلبات التنمية التاريخية الحالية وهو شرط ضرورى لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد أكثر عدالة وأكثر مواءمة لتحقيق الذات للنساء والرجال وللأسف الشديد فان احترام حقوق الشعوب في تصريف شؤونها وفي تقرير مستقبلها لم يوافق عليه كل المجتمع الدولي بعد . ففي افريقيا ، وفي آسيا ، وفي امريكا اللاتينية ، وأوروبا نجد أن شعوبا من كل هذه القارات تخضع لأعمال القمع واستغلال مواردها الطبيعية ، وقوى علمها وتصبح ضحايا للخوف والبؤس والانلال والتعذيب وهذه الشعوب جعلت من الثورة والشجاعة الحلفاء الرئيسيين لضرب النظام الديكتاتورية الدموية .

ان هذه الشعوب تستحق احترام واعجاب المجتمع البشرى ، ولقد انتزعت انتصاراتها بعدن وبقوة بعد أن دفعت الثمن من الآلاف بل وملايين الضحايا البريئة من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال الذين كانت جريمتهم الوحيدة هيال الامبريالية هي الرغبة في تأكيد كرامتهم الانسانية ، ورفض الاستغلال والسيطرة والانحطاط الأخلاقي .

ان هذه الأنظمة الساقطة أو التي في طريقها الى ذلك ، قد وجدت دائما لدى القوى الامبريالية الدعم الأديبي ، والسياسي والاقتصادى ، والعسكرى لمساعدتها على ضرب الشعوب التي تثور أو مازالت تثور لكي تقول كفى لأنظمة القهر ، ان هذه القوى التي ترتوى من دماء الأبرياء وتسخر من حقوق الانسان تدعم هذه الأنظمة في خنق صرخات الشعوب المناضلة ضد السيطر والاستغلال . ونحن نعلم ان الآلة الشرسة للامبريالية في حاجة دائمة الى حياة يضحى بها حتى تحافظ على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية . ولكن طالما ان هناك شعوبا عاقدة العزم ، فان قوى القهر لا بد أن تختفي . ومن هنا كراهيتها ومقتها ضد أى نظام يجعل من الحرية والكرامة والرفاهية لشعبه الهدف الأكبر لمبرر وجوده .

ويكمن وراء هذه الحقيقة الواضحة حق كل شعب في أن يمارس سيادته الدائمة والفعلية على ثرواته وموارده الطبيعية . وتشجيعا للممارسة الحقيقية لهذا الحق فان منظمة الامم المتحدة سوف

تقدم اسهاما عظيما الى البلدان النامية التي يعود موقفها الحالي أساسا الى علاقات السيطرة الأجنبية التي فرضها الاستعماريون .

ان القضية ليست قضية الانطواء على الذات فهذا أمر فأت أوانه ، ولكن لابد من تعزير التعاون الدولي الحقيقي القائم على المساواة ، والانصاف ، والمزايا المتبادلة في ظل الالتزام المتبادل لسيادة كل دولة .

اننا اذا ما تصرفنا على هذا النحو فاننا سوف نوفر الظروف الملائمة حتى نتحرر من النعرات السابقة وحتى تحطم الحواجز المصطنعة وحتى يقوم عصر مشر تعيش فيه الشعوب في ظل السلام والاخاء .

وفي هذا المجال أيضا فان جهودنا تصطدم بمقاومة أولئك الذين يتشبثون بمزاياهم بسبب النظام الحالي وينكرون فكرة قيام نظام اقتصادى وسياسى دولى جديد .

ورغم أننا نعترف بتعقيد بعض القضايا موضع الدراسة ، فان النتائج التي تم احرازها حتى الآن في المفاوضات الخاصة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد مازالت متواضعة ، حتى لا نقول انها مخيبة للآمال . ان هذه النتائج تعكس غيبة ارادة سياسية حقيقية من جانب بعض الدول الصناعية حيال اعادة تشكيل الاجهزة الرئيسية والمؤسسات التي تحكم النشاط الاقتصادي العالمي . ان رفض الحوار البناء يجرى حل بعض المسائل الحيوية بالنسبة الى البلدان النامية ، وذلك عامل من عوامل التوتر الذى ينبغى القضاء عليه .

ونظرا للدور الهام الذى يلعبه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في المفاوضات الاقتصادية الدولية التى تشمل بالتجارة الدولية وبالمشكلات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية وبخاصة المفاوضات المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، فانه أصبح الاداة الرئيسية للجمعية العامة المكلفة ببحث ومتابعة تطور الموقف الاقتصادى العالمى مع مراعاة الاحكام ذات الصلة للقرار ١٩٩٥ (د - ١٩) الصادر عن الجمعية العامة ، والقرار ٩ الصادر عن مؤتمر التجارة والتنمية الرابع . ولهذا السبب ، فاننا نعتقد أن تعزيز مؤتمر التجارة والتنمية ينبغى أن يعتبر أحد العناصر الرئيسية في اعادة التشكيل الجارية للقطاع الاجتماعى والاقتصادى في الامم المتحدة . ونظرا الى جملة القضايا المدرجة فى جدول الاعمال ، وتلك التي لم يتخذ قرار بشأنها بعد خلال مؤتمر التجارة والتنمية الخامس الذى عقد في مانبلا ، فان نتائج هذا المؤتمر كانت محدودة للغاية . ومع ذلك ، يحدونا الامل فى أن هدف ال ٣٥ مليون دولار المحدد لانشاء الصندوق المشترك سوف يتم بلوغه عما قريب ، وان المفاوضات الخاصة بالانشاء الفعلي لهذا الصندوق والمقرر اجراؤها في شهر كانون الاول / ديسمبر من هذا العام سوف تتوج بالنجاح .

ان تحويل منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعى الى وكالة متخصصة مع تعزيز دور الامم المتحدة في التنمية الصناعية للبلدان النامية ، يمثل تقدما نرجو أن يكون بمقدوره الاسهام فى التغلب على التأخر المتراكم في تحقيق الاهداف التي دعا اليها اعلان وبرنامج عمل ليما . ان مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار يظطلع في هذا السياق بمفاوضات من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، كما أنه يتسم بأهمية قصوى . ان انشاء أجهزة ، تجعل من

الممكن تنفيذ فكرة التراث المشترك للانسانية وحل المشكلات التي مازالت معلقة ، يعد عملا ينيغي على المشاركين في هذا المؤتمر أن يستجيبوا له أفضل استجابة . ان الجهود المبذولة طيلة سنوات طويلة من المفاوضات المكثفة ، قد بدأت بالفعل في اعطاء بعض النتائج ، ونأمل في أن السدورات المقبلة للمؤتمر في عام ١٩٨٠ سوف تتمكن من اعتماد اتفاقية تنظم نشاط الدول في البحار . ان هذه الجهود لا ينيغي ، بأى حال من الاحوال ، أن تنسف بسبب تدابير فردية ، ولهذا السبب فاننا نتوجه بنداء الى كل المشاركين في هذا المؤتمر ، أن يكفوا عن مثل هذه الاعمال .

ان سباق التسلح المحموم ، وبصفة خاصة سباق التسلح النووي بسبب الخطر الكامن الذي يمثله بالنسبة الى الانسانية قاطبة واهدار القدرات الانسانية والموارد القيمة للاهداف التي نسعى اليها ، يشكل تحديدا خطيرا للجهود التي تبذل في صهر وأناة من قبل المجتمع الدولي لانشاء عالم يسوده السلام والتقدم والاخاء بين جميع الشعوب . ان الاتجاه نحو سباق التسلح الذي تدعو اليه بعض القطاعات ، ينيغي أن يوقف بقرارنا الحاسم بأن تقوم بنزع سلاح عام وكامل تحت رقابة دولية فعالة .

ان نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تدل على ارادتنا الجماعية ، وأن كل دولة من الدول ينيغي عليها أن تعزز تطبيق التدابير المقررة في اعلان وبرنامج العمل اللذين تم اقرارهما في نهاية تلك الدورة حتى يمكن تحقيق تطلعات الشعوب في السلام ، وتلك مسؤولية جماعية في عالم اليوم ينيغي أن نضطلع بها تماما . ومن هذا المنطلق ، فان حكومتي تعاود تأكيدها مجددا لايمانها بمبدأ عقد مؤتمر عالمي بشأن مسألة نزع السلاح جميعها في اطار منظمة الامم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، فاننا نشعر بالارتياح لتوقيع اتفاق سولت ٢ ، بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفياتي . ان تلك مرحلة هامة ، ينيغي أن تكرر أفضل طاقاتنا وقدراتنا لاستمرارها . واذا ما تصرفنا على هذا النحو ، فان أعمالنا سوف تستجيب لتطلعات شعوبنا ، وسوف نسهم في ألا يغيب عن الانسانية اطلاقا الامل في الانسان ، وفي حياة كريمة له .

رفعت الجلسة الساعة ١٣.٥